

الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب

الادارة المشتركة

نارخ الورود ٢٥/١٠/٢٠٢٠
الرقم ٦٧٣٩

٢٠٢٠/١٠/٢٥ في بيروت

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع : إقتراح قانون الهيئة الوطنية للذكاء الاصطناعي.

نودعكم ربطاً إقتراح القانون المشار اليه أعلاه، مرفق بربطاً بالأسباب الموجبة

نفق لـ د. نبيه بري صناوي

سيerra ريمون دبليو جيل

Al Alilah

اقتراح قانون الهيئة الوطنية للذكاء الاصطناعي.

المادة الأولى : التعريفات.

- يقصد بالهيئة اينما وردت الهيئة الوطنية للذكاء الاصطناعي المنشأة بموجب هذا القانون.
- الإستراتيجية الوطنية لقطاع الذكاء الاصطناعي في لبنان.
- القواعد والأنظمة التي ترعى قطاع الذكاء الاصطناعي في لبنان.
- قطاع تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي.
- وزير الإتصالات.
- الهيئة:
- الاستراتيجية:
- القواعد والأنظمة:
- القطاع :
- وزير أو الوزير المختص:

المادة الثانية: تأليف الهيئة.

تألف الهيئة من احد عشر عضو يكونون ممثلين عن الدولة اللبنانية وعن قطاع تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وعن جمعيات المجتمع المدني المهتمة والمعنية بموضوع الذكاء الاصطناعي.

تمثل الدولة بخمسة أعضاء يكونون مندوبيين عن كل من وزارة الإتصالات والهيئة الناظمة للإتصالات ووزارة العدل والمديرية العامة للتجهيز في وزارة الإتصالات ومكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية.

يتمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي بثلاث مندوبيين تختارهم الشركات العاملة في القطاع المعترف بها والمسجلة أصولاً.

تمثل جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقطاع تكنولوجيا المعلومات ذوات الاختصاص في موضوع تكنولوجيا المعلومات أصولاً بثلاث أعضاء منتخبهم الجمعيات بحسب أنظمتها.

يرأس الهيئة وزير الإتصالات.

التوقيع:

سيزار ريمه أبي حليم

Ch. Chihab

محيي حورج طفاله

M.Horj

أ.د. م. حمزه طفاله

نقولا فخرريس صافري

N. Farhat

عمران هزاعي بالكل

المادة الثالثة: صلاحيات الهيئة

١. تقوم الهيئة بوضع الإستراتيجية الوطنية لقطاع الذكاء الاصطناعي وتعتمد الى مجلس الوزراء عبر وزير الإتصالات لقرارها.
٢. تقوم الهيئة بوضع القواعد والأنظمة التي ترعى قطاع الذكاء الاصطناعي وتعتمد الى مجلس الوزراء عبر وزير الإتصالات لاصدارها بموجب مرسوم تتخذ في مجلس الوزراء كما تقترح عبر الوزير وصولاً إلى مجلس الوزراء التشريعات اللازمة التي يحيل مشاريعها مجلس الوزراء إلى مجلس النواب لاقرارها اصولاً.
٣. تراقب الهيئة أخلاقيات إستعمال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وترفع تقارير بهذا الشأن دورياً الى مجلس الوزراء عبر الوزير وتقترح الإجراءات المناسبة لضمان حسن الإستخدام.

المادة الرابعة: تمويل الهيئة

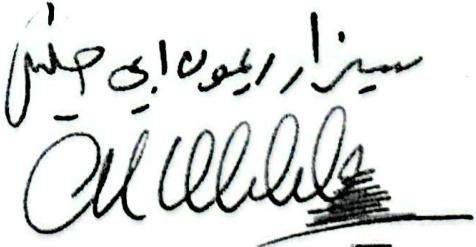
١. تمول الهيئة من مساهمات الدولة كما من الشركات العاملة في القطاع والممثلة في الهيئة وجمعيات المجتمع المدني المهمة والممثلة في الهيئة.
٢. تضع الهيئة موازنتها السنوية قبل الثلاثون من شهر تشرين الثاني من كل سنة وترفعها للوزير المختص للمصادقة عليها.
٣. تعتبر الموازنة مصدقة حكماً بعد مرور ١٥ يوماً على رفعها الى الوزير المختص في حال لم يبدى الوزير المختص اي ملاحظة او اعتراض.

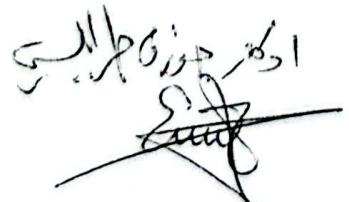
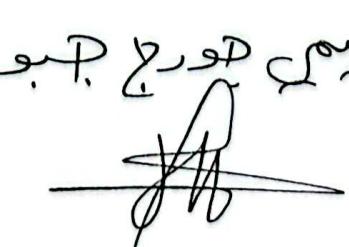
المادة الخامسة: الإستراتيجية الوطنية لقطاع الذكاء الاصطناعي.

تتضمن الإستراتيجية المحاور الأساسية التالية :

١. الحوكمة والمؤامة مع المنظومة التشريعية اللبنانية بشكل يضمن المسؤولية الأخلاقية لتطوير القطاع ونشره في لبنان.

التوقيع:

سوزان ريمون اي حلمي

 جبريل عباس


د. جوزيف حمودي

 جمال جبور


بسام عطا الله


٢. تطوير وتنمية القدرات والمهارات اللبنانية وترشيد الاستثمار في التعليم والتدريب لتنشئة وبناء جيل جديد مؤهل للعمل في قطاع تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي.
٣. دعم الأبحاث في قطاع تكنولوجيا المعلومات كما تشجيع الإبتكار والتقاطع مع القطاعات والصناعات الأخرى لخلق وإستدامة المنافسة في القطاع.
٤. دمج تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في القطاع العام لتحسين الخدمات العامة وضمان فعاليتها.
٥. نشر الشفافية وحرية الوصول إلى المعلومات من قبل اللبنانيين والعمل على فهم وقبول تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي من قبل اللبنانيين وبناء الثقة غالية توسيع إعتماد هذه التكنولوجيا في الحياة العامة.

المادة السادسة : وضع التشريعات والقواعد والأنظمة التي ترعى القطاع.

تقرح الهيئة التشريعات والقواعد والأنظمة التي تراها ضرورية لتطبيق الإستراتيجية الوطنية موضوع المادة الرابعة من هذا القانون الى مجلس الوزراء عبر الوزير لإقرارها بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء حيث يمكن، او إقتراح مشاريع القوانين الازمة الى مجلس النواب حيث يجب، خاصة بموضوع ضمان المسؤولية الأخلاقية لاستعمال تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في القطاع العام والحياة العامة.

المادة السابعة : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

التوقيع:

سوزان إيمون إيه جين
All About

نقولا معربي صناوى - جهينة هرميج

جيسي كوريج جبور

أدار جون جمال

نعم عطالله



الأسباب الموجبة

لما كان قطاع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي قطاعاً متقدماً ومتطرداً التطور في العالم وبدأ يتسع بدخوله إلى كافة جنابات الأعمال والإدارة والخدمات العامة والخاصة، كما يرتفع توسيع هذا التداخل مع حياة المواطنين إلى مدى لم تشهده البشرية والدول من قبل، الأمر الذي ينبغي التحوط له ووضع الأطر المناسبة لتسخير هذا التطور لخدمة البشرية وزيادة الإنتاجية وتحسين وضع القطاعين العام والخاص التأسيسي في سوق العمل المحلي كما العالمي ودرء كل إنحراف ممكناً أن يتسبب بأخطار على أمن اللبنانيين أو تهديد لحقوقهم.

لذلك جئنا باقتراحنا هذا نضع الإطار المناسب لتأليف هيئة وطنية للذكاء الاصطناعي يكون من ضمن مهامها وضع الإستراتيجية الوطنية للقطاع كما إعداد وإقتراح التشريعات والقواعد والأنظمة الضرورية لتعظيم إستفادة المجتمع من هذا التطور العلمي ودرء كل مخاطر ممكناً أن تنتج عن أي إنحراف في إستعماله.

التوقيع:

سir ريموند اي جلـ
All Allal

جورج نعيم عطا الله

جبريل كدواني حبـ

ادوارد ابراهـ

Einf

AA